

منتجات حديثة تميز البنك عن منافسيه وتعزز موقعه المصرفي ستطرح في الفترة المقبلة



بالإضافة إلى عملاء محفظة
الصناعي للمشروعات الصغيرة
ومحفظة التمويل الزراعي. وذلك
لمده 6 أشهر من تاريخه دون أن
يترتب على ذلك أي رسوم إضافية
تماشياً مع قرارات بنك الكويت
المركزي.

وبناءً على قرار مجلس الوزراء
رقم (455) الصادر بتاريخ 31 مارس
2020 والذي قدم حزمة إجراءات
تحفيزية من خلال دعم القطاعات
الحيوية والأنشطة ذات القيمة
المضافة للاقتصاد المحلي من
الأفراد والمشروعات الصغيرة
والمتوسطة والشركات عبر تقديم
البنوك الكويتية تمويلًا ميسراً
لتلك القطاعات لتغطية العجز في
التدفقات النقدية لها تجنباً لتحول
التحديات التي يواجهها العملاء
من نقص مؤقت في السيولة
إلى مشاكل طويلة الأجل تؤثر
على قدرتهم المالية بالاستمرار
ومساعدتهم على تخطي الأوضاع
الراهنة. وامتثالاً لهذا القرار قامت
دائرة تمويل المشاريع الصناعية،

وذلك تعزيزاً لانسياب التدفقات
النقدية فيما بين القطاع المصرفي
وقطاعات الاقتصاد الوطني غير
النفطية، حيث أن تخفيض سعر
الخصم يساهم أيضاً في تخفيض
تكلفة الاقتراض بالدينار الكويتي
مما يترتب عليه تشجيع الطلب
على القروض من قبل القطاعات
الاقتصادية وتوفير بيئة داعمة
للاستثمار ونمو الناتج المحلي
للقطاعات غير النفطية.

ومع ذلك أكد بنك الكويت
المركزي قوة ومثانة نظام سعر
صرف الدينار الكويتي والذي يضمن
استقراره أمام العملات العالمية،
حيث أشارت وكالات التقييم العالمية
منها وكالة ستاندرد أند بورز
(S&P's) على انتعاج دولة الكويت
لسياسة سعر صرف مرنة بفضل
ربط سعر صرف الدينار الكويتي
بسلة عملات عالمية ودعمها
باحتياطات أجنبية قوية ومستقرة.

وفي تاريخ 14 مارس 2020 أعلن
بنك الكويت الصناعي تأجيل جميع
الأقساط المستحقة للمبادرين
الكويتيين من عملاء التمويل
الصناعي متوسط وطويل الأجل
وعملاء المحفظة الإسلامية،

والمحفظة الإسلامية ومحفظة
تمويل المشروعات الصغيرة في
بنك الكويت الصناعي بالعمل على
قانون التمويل الميسر تماشياً مع
قرار مجلس الوزراء، لمساعدة
عملاء البنك المتعثرين خلال هذه
الأزمة. كما قامت محفظة التمويل
الزراعي بتأجيل الأقساط لدعم
المزارعين واعطائهم فرصة للتركيز
بالانتاج وتغطية حاجة السوق
المحلي من المنتجات الزراعية خلال
الفترة المعنية.

ما حجم المحفظة التمويلية للمشاريع الصغيرة؟ وما دوركم في دعم المشاريع؟

يملك بنك الكويت الصناعي
الخبرة الطويلة والمعرفة في
مجال دعم المشروعات الصغيرة
والكبيرة على حد سواء، والتي
مكنته من دعم وتمويل الكثير
من المشروعات في الأنشطة
الاقتصادية الصناعية والخدمات
النفطية منذ إنشائه في أواخر
عام 1973 وقد عهدت الحكومة في
عام 1998 إلى البنك إدارة محفظة
مالية تهدف إلى دعم المشروعات
الصغيرة للكويتيين لتسهم في
تحقيق التوجهات العامة للدولة

النصف: دور الحيوي للمشروعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد



ساهمت المصارف بشكل كبير في توفير السيولة لاستمرار خدماتها بشكل إيجابي وواجهت خلال جائحة كورونا تحديات كبيرة جعلتها أكثر مرونة مع العملاء ما أبرز الجهود التي بذلت في ذلك الوقت؟

لعل مساهمة القطاع المصرفي في ظل ظروف جائحة فيروس كورونا والتي
تعد من أبرز جهودها الإيجابية توفير السيولة الكافية بفضل المستويات
القوية للمصارف الكويتية لكفاية رأس المال ووفرة السيولة والمخصصات
وجودة الأصول حيث أقر بنك الكويت المركزي تخفيض سعر الخصم بواقع
1% وابقى عند 1.5% بدلا من 2.5%، إذ يعتبر المستوى الأدنى تاريخياً، مع
تخفيض بذات القدر 1% في سعر الفائدة.

قال رئيس مجلس الإدارة في بنك
الكويت الصناعي، مصعب سالم
النصف، ان القطاع المصرفي لعب
دورا مهماً في تخفيف الأعباء عن
المواطنين والمقيمين في ظل أزمة
«كورونا» موضحاً في حوار خاص مع
مجلة المصارف الإلكترونية، إن البنك
الصناعي قام بتأجيل جميع الأقساط
المستحقة للمبادرين الكويتيين من
عملاء التمويل الصناعي متوسط
وطويل الأجل وعملاء المحفظة
الإسلامية، بالإضافة إلى عملاء
محفظة الصناعي للمشروعات
الصغيرة ومحفظة التمويل الزراعي
لمده 6 أشهر من تاريخ 14 مارس
2020 دون أن يترتب على ذلك أي
رسوم إضافية تماشياً مع قرارات
بنك الكويت المركزي.

وأكد النصف على أهمية الدور
الحيوي للمشروعات الصغيرة في
تنمية الاقتصاد الوطني باعتبارها
رافداً مهماً لتحقيق التوجهات
العامة للدولة لإعادة هيكلة القوى
العامة الوطنية، مشيراً إلى
مساهماتها في توفير الشباب
الكويتي واستثمار طاقاته في
مجالات تسهم في توسيع وتنويع
الأنشطة الإنتاجية والخدمية...
واليكيم المزيد من التفاصيل:



نواصل سعينا لخلق بيئة مواتية لفرص الاستثمار الصناعي في البلاد



ما دور المحفظة الزراعية في دعم الأمن الغذائي وكم حجمها؟

تهدف محفظة التمويل الزراعي والتي يبلغ حجم رأس مالها 50 مليون دينار لتمويل كافة قطاعات الأمن الغذائي متمثلة في إنتاج المحاصيل النباتية، تربية الدواجن وإنتاج البيض وإنتاج الألبان بالإضافة إلى صيد الأسماك والاستزراع السمكي، حيث قامت محفظة التمويل الزراعي خلال العام 2019 على تمويل عدد 56 مشروع زراعي بتكلفة مالية تصل إلى 8.88 مليون دينار، حيث بلغت مساهمة محفظة التمويل الزراعي مبلغ وقدره 5.23 مليون دينار وما يمثل 59% من إجمالي تكلفة المشاريع.

والخدمات وتساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي.

ولعل أبرز التحديات التي تواجه قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هي الصعوبات المالية سيما تلك المتعلقة بالوفاء بالتزاماتهم قصيرة الأمد بالإضافة إلى وفرة العمالة وتوفير مستحققاتهم مع دفع التكاليف الثابتة مما قد تضطرها إلى إيقاف عملياتها لعدم امتلاكها الموارد الكافية التي تمكنها من الصمود أمام آثار هذه الجائحة.

ولضمان استمرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا بد من توافر عوامل عديدة حتى تكون هذه المشروعات بمستوى الطموحات متمثلة في توفير التشريعات اللازمة لدعم توجه الكويتيين لمثل هذه الأعمال، بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى مثل ضرورة الاهتمام ببرامج التدريب والتأهيل للمبادرين الراغبين في الإنخراط في مجالات الأعمال الحرة، وكذلك ضرورة توفير الحاضنات التي تحتضن هذه المبادرات وتنميتها حتى تتخطى المراحل الأولى والصعبة من عمر المشروع.

تسريع الإصلاحات الاقتصادية

دعا النصف إلى ضرورة الإسراع بالإصلاحات الاقتصادية للحد من توسع دائرة الصعوبات الاقتصادية المترتبة على أثر جائحة كورونا والتي أضرت بالقطاع الخاص والقطاع المصرفي على وجه الخصوص. وأضاف: لا نبخس الدور الذي قامت به لجنة التحفيز وكلنا أمل برفع توصيات اللجنة الاقتصادية المشكلية من قبل سمو نائب الأمير وولي العهد حفظه الله والبداية بمعالجة الإختلالات الاقتصادية لإنعاش الاقتصاد ودعم القطاعات المختلفة.



البنك الصناعي قام بتأجيل جميع الأقساط المستحقة للمبادرين الكويتيين 6 أشهر



الكويتيين في مجالات المشروعات الصغيرة، لتحقيق توجهات الدولة في شأن إعادة هيكلة القوى العاملة الوطنية، وتوجيه طاقات الشباب للعمل الحر، والذي من شأنه تخفيف العبء الملقى على عاتق أجهزة الدولة في شأن توظيف الكوادر الكويتية. وهذه المحفظة تدار وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وقد تمت الموافقة خلال العام 2019 على تمويل 224 مشروعاً في مختلف الأنشطة بلغت التكلفة الاستثمارية لهذه المشاريع ما قيمته 22.6 مليون دينار في حين بلغ إجمالي موافقات تمويل المحفظة 18.5

مليون دينار وقد مثل التمويل إلى إجمالي التكلفة ما نسبته 81.68%. ويسعى البنك دائماً لخلق بيئة مواتية لفرص الاستثمار الصناعي حيث يقوم بين فترة وأخرى بإقامة مؤتمرات وندوات تطرح فيها فرص استثمارية لمشاريع صناعية للصناعيين للاستفادة منها وتنفيذها.

برأيكم ما الفرص والتحديات التي تواجه قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد جائحة كورونا؟

المشروعات الصغيرة لها دور حيوي في تنمية الاقتصاد الوطني ورافدا مهما لتحقيق التوجهات العامة للدولة لإعادة هيكلة القوى العاملة الوطنية حيث تعمل تلك المشروعات على توظيف الشباب الكويتي واستثمار طاقاته في مجالات تساهم في توسيع وتنويع الأنشطة الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد الكويتي بالإضافة إلى إتاحة الفرص الواعدة أمام الشباب الكويتي الراغب في إقامة مشاريع إنتاجية متميزة، وتتمتع المشروعات الصغيرة بروابط خلفية وأمامية قوية مع المشروعات المتوسطة والكبيرة

لإعادة هيكلة القوى الوطنية العاملة وتوجيه الشباب الكويتي للعمل الحر في الأنشطة الانتاجية والخدمية.

وبذلك يقوم بنك الكويت الصناعي بإدارة ثلاث محافظ مالية متخصصة نيابة عن الحكومة، وهي محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة برأس مال قدره 150 مليون دينار ومحفظة التمويل الزراعي برأس مال قدره 50 مليون دينار ومحفظة تمويل الصناعة وفقاً للشريعة الإسلامية برأس مال قدره 100 مليون دينار. وتهدف محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة إلى توفير الدعم والتمويل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية لأنشطة الكويتيين في مجالات المشروعات الصغيرة، التي لا يزيد حجم الاستثمار فيها عن 500 ألف دينار، في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ويقوم بنك الكويت الصناعي بدعم المشاريع الصغيرة عن طريق تمويل المشروعات الصغيرة بما يملكه من خبرة ومعرفة في مجال التمويل، حيث استمرت محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة في دعم أنشطة



محفظة التمويل الزراعي مؤتت 56 مشروعاً في 2019 بقيمة 8.8 ملايين دينار

